

Distr.  
LIMITED

TD/B/COM.3/L.19  
19 February 2002

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

جنيف، ١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

### مشروع تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن أعمال دورتها السادسة

١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢

المقرر: السيد بول فريكس (بلجيكا)

المتحدثون:

إسبانيا بالإنابة عن الاتحاد الأوروبي

الأمين العام للأونكتاد

أوغندا بالإنابة عن المجموعة الأفريقية

مصر بالإنابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين

الصين

سري لانكا بالإنابة عن المجموعة الآسيوية والصين

كوبا

بنغلاديش بالإنابة عن أقل البلدان نموا

#### ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء، ٢٧ شباط/فبراير

٢٠٠٢، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 907 0056, Tel, No. 907 5656/1066

## البيانات الافتتاحية

١ - قال الأمين العام للأونكتاد إن المواضيع التي ستناقشها اللجنة أساسية بالنسبة لجهود التنمية لسببين. أولهما، أنه ينبغي ألا تغيب الصلة اللازمة بين بيئة الاقتصاد الكلي والأنشطة الصغيرة عن أذهاننا. وثانياً، إن المشاريع هي العناصر الفاعلة الأساسية في اقتصاد السوق، وفقاً للنهج الراهن للتنمية. وهي التي تحدد ما إذا كانت استراتيجية إنمائية ستحرز نجاحاً. ولهذا فإن التفاعل بين المشاريع والحكومات بالغ الأهمية. وفيما يتعلق بالشروط التي تحتاج إليها المشاريع لكي تتمكن من أداء دورها الإنمائي، قال إن المفاوضات التجارية رغم ضرورتها القصوى، لا تكفي في حد ذاتها كشرط للتنمية. فالنتيجة النهائية ستتوقف، ضمن جملة أمور، على وجود قطاع إنتاجي قادر على الاستجابة سريعاً للفرص الناشئة. وبدون ذلك لن يكون للفرص التجارية أي تأثير. وأشار إلى أن هناك عدة عوامل تسمح للقطاع الإنتاجي بالاستجابة للفرص التجارية. وبعض هذه العوامل يعتمد على المشاريع ومنظمي المشاريع وقدرتهم الشخصية على الابتكار، لكن بعضها الآخر يتوقف على الحكومات، مثل الإدارة الجمركية الكفؤة، وتيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية والبنية الأساسية الإلكترونية، والتشريعات الملائمة وغير ذلك. وهذه المسائل لا يمكن حلها على المستوى الجزئي.

٢ - وأطلع اللجنة بإيجاز على حالة شركة إنرون وانعكاسات إفلاسها الواسعة النطاق. وقال إنها حالة نموذجية لإخفاق إدارة الشركات على جميع المستويات. ومضى يقول إن من المثير للدهشة أن يتعرض بلد كان نموذجاً لاقتصاد السوق العالمي لهذه المشاكل الخطيرة، وإن هناك دروساً كثيرة يمكن استخلاصها من حيث كفاية الإشراف والمحاسبة والإبلاغ.

٣ - وأشار إلى النقاط البارزة التي تمت مناقشتها في اجتماعات الخبراء، فقال إن أحد الشواغل المحددة يتصل بتوفير التمويل الكافي، وبخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. والأهم أن هناك فجوة واضحة في التمويل الدولي فمن جهة يتاح التمويل الصغير للمشاريع الصغيرة، ومن جهة أخرى، تتوافر فرص التمويل للشركات الأكبر حجماً، لكن التمويل بشروط معقولة غير متاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولئن كانت هناك عقبات هامة ينبغي التغلب عليها، فإن باستطاعة الحكومات إنجاز الكثير بالتعاون من أجل تعزيز أفضل الممارسات التي تقلل المخاطر وتكاليف المعاملات.

٤ - وأخيراً، أكد أن مساعدة المشاريع على زيادة قدرتها التنافسية تدخل في صلب التنمية وأنها ستحدد المنافع التي يمكن أن تترتب على مؤتمر الدوحة الوزاري وعلى متابعته.

٥ - وقال ممثل مصر، متحدثاً نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن اجتماعات الخبراء الثلاثة التي ستستخدم توصياتها كأساس لتوصيات اللجنة في مجال السياسة العامة تعالج جميعها قضايا هامة في جدول أعمال التنمية.

ومضى يقول إن مجموعة ال ٧٧ والصين تؤكد الحاجة إلى تدعيم الهياكل الأساسية للاتصالات بصورة عامة ومرافق النقل والتجارة بصورة خاصة وتعزيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تدابير الدعم الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب النظر في دور الجنسين، بحسب الاقتضاء، في النقاش الدائر بشأن التنمية، وينبغي أن يتمسك الأونكتاد بإدماج المسائل الجنسانية في مختلف مجالات عمله، كما سبق أن فعل بنجاح في تنمية المشاريع.

٦- وأشار إلى أن مجموعة ال ٧٧ تولي أهمية كبيرة للعمل الذي قام به اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقال إن هناك تكنولوجيات حديثة تشكل الساحة الاقتصادية العالمية التي تعمل فيها الشركات من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ومضى يقول إن القدرة التنافسية لأي شركة تقاس بقدرتها على الارتباط الفوري بالأسواق العالمية وتقديم السلع الجيدة. وأشار في هذا الصدد إلى أن شركات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تواجه عدداً من العقبات الخاصة، مثل ضعف نمو اتصالاتها وضآلة مرافق النقل المتاحة وارتفاع تكلفتها، وصعوبة الحصول على التمويل بتكلفة معقولة. وتتطلب معالجة هذه الحالة جهداً مطرداً من الحكومات الوطنية بالإضافة إلى المجتمع الدولي. ورأى أنه ينبغي أن تولي اللجنة اهتماماً بهذا الموضوع في أعمالها المقبلة.

٧- وقال إن اهتمام الأونكتاد بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بالتمويل أمر جدير بالترحيب. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي أساس اقتصاداتها. وهي تساهم في النمو الاقتصادي بصورة عامة وفي توفير فرص العمل بصورة خاصة، كما تساهم في التنمية الاجتماعية. وأكد ما ذكره الأمين العام للأونكتاد من أن التحدي الحقيقي بعد الدوحة هو إعداد المشاريع في البلدان النامية للاستفادة من الإمكانيات التي قد تتيحها الفرص التجارية الدولية الجديدة.

٨- وأشار إلى أن بناء القدرة الإنتاجية أو تخفيف القيود على العرض يتطلب وجود و/أو إنشاء قطاع قوي ونشط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن ثم فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي حجر الأساس للتنمية الاقتصادية. ولكي يزدهر هذا القطاع، يجب تهيئة الظروف اللازمة لإتاحة التمويل الذاتي، بالإضافة إلى إتاحة فرص الحصول على التمويل المحلي والدولي بشروط معقولة. وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من فجوة بين تفضيل المؤسسات المالية إقراض الشركات الكبيرة الحجم أو الحكومات من ناحية ومحور اهتمام مخططات التمويل الصغير التي يوجهها المانحون من ناحية أخرى. والحل الأساسي في هذا الصدد هو بناء القدرات، بما أن توفير التمويل وحده بدون خدمات الدعم التقني وتنمية الأعمال التجارية نادراً ما يؤدي إلى نتائج مستدامة. وتشجع مجموعة ال ٧٧ والصين الأونكتاد على مواصلة العمل من أجل تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتدعيم قدرتها الإنتاجية عن طريق تيسير حصولها على التمويل والتكنولوجيا وما يتصل بذلك من وسائل أخرى.

٩- وفيما يتعلق بمسألة إدماج المسائل الجنسانية، لوحظ أن روح المبادرة لدى النساء لم تحصل حتى الآن على الاهتمام المشترك والمنسق الذي تستحقه. وأحاطت المجموعة علما بخيارات السياسة العامة والتوصيات المقترحة في اجتماع الخبراء لعام ٢٠٠١، وعدد كبير منها مدرج فعلا على جداول الأعمال الوطنية لكثير من الدول الأعضاء، بينما يجري النظر بعناية في التوصيات الأخرى لإدراجها في الاستراتيجيات الإنمائية، بحسب الاقتضاء.

١٠- وفيما يتعلق بنوع الجنس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية تلعبان دورا متزايدا الأهمية في تدعيم النمو والتنمية الاقتصاديين، ولكن رغم الإمكانيات الضخمة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة إنترنت، فإن المستفيدين الوحيدين منها هم من يستطيعون الوصول إليها بأسعار معقولة ومن يعرفون كيفية استخدامها بفعالية. وفي عدد كبير من البلدان النامية، يهدد التهميش عددا كبيرا من الفقراء، الذين تشكل النساء نسبة كبيرة منهم، والذين الذين يعيشون في المناطق الريفية ولا يستطيعون شراء الحواسيب وكثيرا ما تكون منازلهم معزولة عن شبكة الاتصالات الوطنية. ومن ناحية أخرى، أوضحت التجارب التي عرضت في اجتماع الخبراء دور التكنولوجيا الحديثة، في حالة الوصول إليها واستخدامها بسهولة، في إتاحة فرص تجارية جديدة للنساء، وبخاصة في البلدان النامية. ولهذا تؤيد المجموعة نتائج اجتماع الخبراء، مؤكدة أن المعرفة وشبكة إنترنت منافع عامة وينبغي بالتالي اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان الوصول السريع والمنصف والميسور التكلفة إلى شبكة إنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة بالنسبة للنساء.

١١- وأعرب ممثل سري لانكا، متحدثا نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين، عن دعمه الكامل لأعمال الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية، وهي الأعمال التي تكمل بشكل مفيد الأعمال الجارية على المستوى الإقليمي. وأثنى على نتائج اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي، وهي النتائج التي ستساعد على تشجيع استخدام التجارة الإلكترونية وتدعيم موردي خدمات النقل في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أهمية وضع إطار قانوني يسمح باستخدام الوثائق الإلكترونية للمساعدة على انتشار التجارة الإلكترونية.

١٢- وفي سياق الانكماش الاقتصادي الأخير، أكد أهمية أعمال الأونكتاد الحديثة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وشجع استمرار برامج المساعدة التقنية المؤدية إلى زيادة الجدارة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين قدرة موظفي البنوك على تقييم طلبات القروض المقدمة من هذه المشاريع. وقال إنه يمكن زيادة كفاءة هذه الأنشطة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات، وإنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد أعماله بشأن التمويل الإلكتروني لتنمية المشاريع. وأخيرا، أوصى بأن يدرج الأونكتاد البعد الجنساني في مجمل أعماله المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية واقترح أن يجري الأونكتاد دراسة تحليلية عن البعد الجنساني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، مع تحديد الفرص المتاحة للمرأة في الاقتصاد

الرقمي. وأعربت المجموعة الآسيوية والصين عن قلقها إزاء نقص وسوء المعلومات المتاحة عن التجارة الإلكترونية وشجعت الأمانة على مواصلة العمل في هذا المجال لكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة دولياً.

١٣- وتحديث ممثل بنغلاديش، نيابة عن أقل البلدان نمواً، فأثنى على عمل اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي وأشار إلى أن وجود نظام كفؤ لنقل السلع التصديرية أساسي لجعل المنتجات قادرة على المنافسة ولحصول الصناعات على عائدات كافية. وأشار كذلك إلى أن هناك فرقا واضحا بين التجارة الإلكترونية بين المشاريع التجارية والتجارة الإلكترونية بين المشاريع والمستهلكين غير عملية في الوقت الراهن بالنسبة لعدد كبير من أقل البلدان نمواً، وذلك لعدة أسباب من بينها ضيق نطاق استخدام البطاقات الائتمانية والتجارة الإلكترونية، فإن التجارة الإلكترونية بين المشاريع التجارية أصبحت أسلوب معيشة. ثم أكد دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصادات أقل البلدان نمواً. ورغم وجود أمثلة مشجعة لتمويل المشاريع الصغيرة في عدد من أقل البلدان نمواً - وبخاصة بنغلاديش - فإن مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر تعقيدا إلى حد بعيد بسبب عدم قدرة القنوات المصرفية العادية على خدمة هذه الطلبات. ولهذا كرر دعم أقل البلدان نمواً لنشاط الأونكتاد المستمر فيما يتعلق بموضوع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومع ذلك رأى أنه بالنظر إلى ضعف انتشار تكنولوجيا المعلومات وانعدام القواعد الملائمة، ينبغي توخي الحذر في استخدام التمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما فيما يتعلق بموضوع إدماج المسائل الجنسانية لتعزيز الفرص المتاحة، فقال إن أقل البلدان نمواً قامت بمبادرات مشجعة لمشاركة النساء في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛ وإن المخططات قد أظهرت أن باستطاعة النساء، لو أتاحت الفرصة، القيام بنشاط هام في مجال تنظيم المشاريع. وتعتبر أقل البلدان نمواً أن البعد الجنساني حاسم الأهمية في عملية التنمية وتثني على الأونكتاد لاهتمامه بهذا الموضوع.

١٤- وتحديث ممثل إسبانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فهنأ الأمانة على جودة الوثائق التي أعدت لمختلف اجتماعات الخبراء وأشار بصورة خاصة إلى تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠١ المعنون *E-Commerce and Development Report 2001*.

١٥- وقال إن الممارسات السليمة في مجال التجارة الإلكترونية والنقل الدولي أساسية لتيسير التجارة. ومضى يقول إن الاهتمام الذي تجلّى في اجتماع الخبراء المعقود بشأن الموضوع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على نحو ما يعكسه عدد الخبراء الحاضرين ومكانتهم الرفيعة، دليل على الأهمية الممنوحة للقضايا المطروحة. وأعرب كذلك عن تقديره للمساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد والتي ينبغي أن يستمر في توفيرها.

١٦- وأشار إلى ضرورة توفير فرص الحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني في الجهود المبذولة لزيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وقال إن العمل

مطلوب بالتالي في مجالات تعزيز المؤسسات وإنشاء نظم جديدة لإتاحة الحصول على التمويل ووضع إطار إشرافي وتنظيمي ملائم.

١٧- وقال إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية لإدماج المسائل الجنسانية كأساس لتنمية حقيقية ومتوازنة للمجتمع، على نحو ما يعكسه إعلان بانكوك. ومضى يقول إنه ينبغي أخذ توصيات اجتماع الخبراء بشأن إدماج المسائل الجنسانية بعين الاعتبار في جميع مجالات عمل الأونكتاد وليس فقط في مجال عمل اللجنة. وينبغي إنشاء مركز تنسيق لرصد تنفيذ توصيات اجتماع الخبراء.

١٨- وأشار إلى أن البند ٧ الجديد الذي أدرج في جدول الأعمال يعالج انعكاسات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على الأونكتاد. وقال إن لدى الأونكتاد خبرة ضخمة في عدد من المجالات المتصلة به، مثل تيسير التجارة وإنه قادر على تقديم إسهام في تلك المجالات.

١٩- وقال إنه عند البت في المواضيع الجديدة التي ينبغي أن تدرسها اجتماعات الخبراء شبه الدائمة المقبلة، ينبغي ألا تغيب عن الأذهان عملية استعراض منتصف المدة الجارية حالياً. وأشار إلى أهمية تحديد المواضيع التي يمكن أن تشكل نقاطاً محورية والمجالات التي يتمتع فيها الأونكتاد بميزة نسبية.

٢٠- وبما أن عدداً كبيراً من مجالات عمل الأونكتاد متصلة بالأعمال التي يقوم بها مركز التجارة الدولية، فقد أشار إلى ضرورة التعاون مع هذا المركز بغية تجنب ازدواج العمل. ومن مجالات هذا التعاون جسر التجارة الإلكترونية التابع لمركز التجارة الدولية.

٢١- وأشار ممثل أوغندا، متحدثاً نيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى أن ثورة المعلومات غيرت بصورة كبيرة أسلوب إدارة الأعمال. وفي هذا السياق، قال إن هناك ثلاثة تحديات رئيسية تواجهها المنطقة الأفريقية وهي الحاجة الماسة إلى تطوير مرافق نقل ملائمة وكافية لنقل البضائع والخدمات بسرعة وكفاءة؛ والحاجة الماسة إلى تطوير مرافق عصرية ميسورة التكلفة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ وتحدي تنمية الموارد البشرية في القطاعين الخاص والعام لزيادة القدرة التنافسية في الساحة العالمية.

٢٢- وتعتقد المجموعة الأفريقية أن إحدى العقبات الرئيسية في الكفاح من أجل البقاء والنمو والقدرة التنافسية تتعلق بفرص الحصول على التمويل بشروط معقولة. وتتطلع المجموعة إلى إحالة نتائج اجتماع الخبراء المذكور إلى مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية وترحب بجهود رئيس اجتماع الخبراء لإحالة النتائج إلى المؤتمر.

٢٣- وأشار إلى أن المسألة الجنسانية وثيقة الصلة بمنظمي المشاريع وبمسألة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء أهمية دور منظمات المشاريع في التنمية الاقتصادية. ولهذا السبب، تؤيد المجموعة الأفريقية توصيات

اجتماع الخبراء بشأن المسألة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بإدماج المسائل الجنسانية في السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إنه ينبغي أيضا تسليط الضوء على أهمية برنامج تنظيم المشاريع (إمريتيك) كأداة لتوفير فرص العمل، وعلى الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية والتعاون بين بلدان الجنوب، وإن الشركاء الإنمائيين قد يودون في هذا الصدد توفير التمويل قصد تعزيز وتوسيع برنامج إمريتيك. وأخيرا، قال إن المجموعة الأفريقية تتطلع إلى تنفيذ الأنشطة المقترحة في فترة ما بعد الدوحة، باستخدام موارد إضافية، وتنبه في الوقت ذاته إلى ضرورة الاستمرار في تنفيذ خطة عمل بانكوك بالكامل.

٢٤- وقال ممثل الصين إن اجتماع الخبراء المعني بالنقل والتجارة الإلكترونية قد أتاح تبادلا واسع النطاق ومتعمقا للآراء وأسفر عن اقتراحات بناءة وأعرب عن أمله في أن تعبر نتائج أعمال اللجنة كما ينبغي عن آراء الخبراء. وأشار إلى أن التجارة الإلكترونية تتيح فرصا هائلة لكن معظم البلدان النامية تعاني من ضعف مرافق الاتصالات ومن عبء تكاليف الاتصالات المرتفعة، ومن ثم تواجه قيودا خطيرة في مجال تنمية التجارة الإلكترونية. وأعرب عن ارتياحه لأن برنامج التعاون التقني الذي اقترحه الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في المشاركة بنشاط في برنامج العمل اللاحق لمؤتمر الدوحة يتضمن اقتراحا لبناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية وأعرب عن أمله في تعبئة الأموال الكافية لهذا المشروع.

٢٥- وأشار ممثل كوبا إلى النمو السريع للتجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة وإلى مجمل أهميتها الاقتصادية. وقال إن استفادة البلدان النامية من التجارة الإلكترونية تقتضي تنمية الموارد البشرية وتحسين مستويات التعليم وفرص الوصول إلى شبكة إنترنت. ولا يتطلب ذلك الحصول على معدات الحواسيب فحسب بل أيضا زيادة تطوير البنية الأساسية. وينبغي أن تشمل هذه الجهود المناطق الريفية، ولا سيما المناطق التي لا توجد فيها سوى منافذ محدودة إلى الشبكات الهاتفية أو حتى إلى إشارات الإذاعة أو التلفزيون أو لا توجد فيها على الإطلاق. وأيد نتائج اجتماع الخبراء ووافق على أن للحكومات دورا ينبغي القيام به في مجال تحسين البنية الأساسية المادية والتعليمية للبلدان النامية لكي تتحقق لها الاستفادة من التجارة الإلكترونية.

٢٦- وقال إن حكومته مقتنعة بأهمية هذه العملية وإلزامها وضعت في ضوء ذلك برنامجا عصريا للتعليم والمعلوماتية. ويسمح هذا البرنامج للطلاب باكتساب المهارات الحاسوبية والانتفاع بها في مرحلة الدراسة الابتدائية وحتى السنوات النهائية من التعليم العالي.

٢٧- وأشار إلى أن مستويات الأمية في أمريكا اللاتينية أعلى من المتوسط العالمي مما يشكل عقبة إضافية أمام تنمية التجارة الإلكترونية. وأشار إلى وجود حاجة كبيرة إلى دعم من المجتمع الدولي. وقال إن نقل المعرفة ورؤوس الأموال بين مشاريع البلدان الصناعية ومشاريع البلدان النامية مهم لكن علاقات التعاون بين بلدان الجنوب لها أهمية قصوى أيضا.

٢٨- وأشار إلى أن تقرير اجتماع الخبراء يوضح الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على التمويل وضمانات الائتمان. وقال إن هناك أهمية قصوى لأن تبحث الحكومات عن حلول لمشكلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح أن نقص الشفافية يعوق التقييم الائتماني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونتيجة لذلك عادة ما تعرض على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم شروط غير مؤاتية. وأشار إلى أهمية إدماج المسائل الجنسانية ليس كمسألة مبدأ فحسب بل أيضا احتراماً لإسهام النساء بصورة عامة ومنظمات المشاريع بصورة خاصة في التنمية الاقتصادية. وأيد توصيات اجتماع الخبراء المشار إليه.

## المسائل التنظيمية

### ألف - افتتاح الدورة

٢٩- عقدت الدورة السادسة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية بقصر الأمم في جنيف، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وافتتح السيد علي مجتهد شابستاري (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب رئيس اللجنة في دورتها الخامسة، الدورة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

### باء - انتخاب أعضاء المكتب

٣٠- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد خوليو فاسكيس روكي (كوبا)

نواب الرئيس: السيد كاميلو رويس بلانكو (كولومبيا)

السيد ب. غ. تشيتزوسيكو (زمبابوي)

السيد فاطمة الغزالي (عمان)

السيد إبرهارد فون شوبرت (ألمانيا)

السيدة سوزانا كوبيكوفافا (سلوفاكيا)

المقرر: السيد بول فريكس (بلجيكا)

### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣١- أقرت اللجنة، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/41، بصيغته المعدلة شفويا. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة السادسة على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٣- التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية
- ٤- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني في تدعيم تنمية المشاريع
- ٥- إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص
- ٦- تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الخامسة
- ٧- تأثير مؤتمر الدوحة الوزاري على أعمال اللجنة.
- ٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة
- ٩- مسائل أخرى
- ١٠- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

-----